

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية"
على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

السادة / مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" ("البنك") عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي تم إعداده وفقاً لإرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات ("إرشادات الإعداد") الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يتفق مع قواعد حوكمة الشركات كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ (يسار اليهما مجتمعين بـ "قواعد حوكمة الشركات").

أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج لتمكين البنك فقط من الالتزام بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وليس لغرض آخر.

مسئولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. كما أنه مسؤول عن التأكد من التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها وكيفية مواجهتها.

تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية والتي إذا عملت بكفاءة فإنها سوف تضمن سلامة وفعالية الأعمال بما في ذلك الالتزام باللوائح والقوانين المطبقة.

مسؤوليات مراجع الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق للالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة لم يتم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهي أضحيق نطاقاً من تلك التي يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول. هذا ولم نقم بإدعاء إجراءات إضافية كان من الواجب القيام بها إذا كنا قد قمنا بمهام تأكد معقول. بالتالي، فإننا لا نبدى استنتاج تأكد معقول عما إذا كان تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مأخوذاً ككل تم إعداده، في كافة جوانبه الجوهرية، طبقاً لقواعد حوكمة الشركات.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل استفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة "عندما يكون ذلك مطلوباً" والمطابقة مع سجلات البنك.

السادة / مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" (تابع)
صفحة (٢)

مسؤوليات مراجع الحسابات (تابع)

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه، قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية تحديد متطلبات قواعد حوكمة الشركات والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بإرشادات الإعداد المشار إليها.
- مطابقة محتويات تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات.
- مطابقة المحتويات المعروضة بتقرير مجلس الإدارة على الالتزام بحوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي محدود بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً، للتأكد من الأدلة التي حصلت عليها الإدارة لإعداد تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من المعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠٠)، فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ونظام فاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ ٢٦ يونيو ٢٠١٦ وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت لاستيفاء متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفسيرهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالنالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بالحوكمة والأسلوب المستخدم لتحديد مثل تلك البيانات.

نظراً لطبيعة القيود المتأصلة في عمليات الرقابة الداخلية على الالتزام باللوائح والقوانين والتي تتضمن التواطؤ أو تحايل الإدارة على تلك الرقابة، فإنه يمكن أن تحدث تحريفات جوهرية نتيجة للغش أو الخطأ ولا يمكن اكتشافها.

الاستنتاج

في ضوء إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة بهذا التقرير، والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" المرفق على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لم يتم إعداده، في جميع جوانبه الهامة، وفقاً لقواعد حوكمة الشركات.

السادة / مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" (تابع)
صفحة (٣)

أمور أخرى
نلفت الانتباه إلى أن هذا التقرير يتعلق ببنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" على أساس مستقل فقط ولا يشمل مجموعة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" ككل. إن استنتاجنا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

استخدام التقرير
أعد هذا التقرير متضمناً الاستنتاج أعلاه ، فقط لغرض التزام البنك بمتطلبات قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وليس لأي غرض آخر. ونحن إلى أقصى حد يسمح به القانون لا نقبل أو نتحمل المسؤولية تجاه أي طرف آخر بخلاف مجلس إدارة بنك البركة - مصر "شركة مساهمة مصرية" عن عملنا أو لهذا التقرير أو عن الاستنتاج أعلاه.



مراقبا الحسابات

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ١٧٥٥٣
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٥٩
سجل القيد بالبنك المركزي المصري ٤٦٨
المتحدون للمراجعة والضرائب
UHY - United



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١
سجل القيد بالبنك المركزي المصري ٥٨٨
برايس وترهاوس كوبرز عز الدين ودياب وشركاهم
محاسبون قانونيون

القاهرة في ١٠ فبراير ٢٠٢٦



بنك البركة مصر

تقرير الحوكمة السنوي

عن عام 2025

تقرير الحوكمة السنوي عن عام 2025 لبنك البركة مصر (ش.م.م)

عقيدة بنك البركة:

يعتمد بنك البركة مصر نموذج حوكمة يرتكز على الشفافية والمسئولية والنزاهة بما يضمن إدارة رشيدة للمخاطر وتعزيز الثقة مع جميع أصحاب المصلحة ، ويطبق البنك منظومة حوكمة متوافقة مع تعليمات البنك المركزي المصري وأفضل الممارسات الدولية الصادرة عن OECD و IFC ، بما يكفل إستدامة الأعمال وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين .

البيانات الأساسية للبنك

بنك البركة مصر ش.م.م			اسم البنك
<p>غرض البنك هو مزاوله جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها للبنوك التجارية طبقاً للقانون رقم 43 لسنة 1974 المعدل والقانون رقم 163 لسنة 1957 المعدل والقانون رقم 120 لسنة 1975 وقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال البنوك وذلك بالعملة المصرية والعملات الأجنبية سواء لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بالإضافة للقيام بالأعمال التجارية المصرح بها للبنوك التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية.</p> <p>وعلى وجه العموم يقوم البنك بكافة الأعمال المصرفية والأعمال التجارية والمالية والاستثمارية المصرح بها للبنوك التجارية وبشروط في جميع الأحوال أن تكون ممارسة البنك لنشاطه على أساس غير ربوي ومتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.</p>			غرض البنك
1984/12/25	تاريخ القيد بالبورصة	25 سنة تنتهي في 2030/4/28	المدة المحددة للبنك
7جنيهات مصريه	القيمة الاسمية للسهم	رقم 43 لسنة 1974 رقم 8 لسنة 1997 رقم 194 لسنة 2020	القانون الخاضع له البنك
5.089,973,910 جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر	10مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
2019/2/18, 131593	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	5.089,973,910 جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
الأستاذ / حاتم محمد عبدالغنى محمد			اسم مسئول الاتصال
شارع التسعين الجنوبي - المنطقة المركزية - القطاع الأول بالتجمع الخامس - القاهرة الجديدة.			عنوان المركز الرئيسي
0228103501	أرقام الفاكس	0228103500	أرقام التليفونات
www.albaraka.com.eg			الموقع الإلكتروني
investor.relations@albaraka.com.eg			البريد الإلكتروني

هيكل ملكية البنك موضحاً به المستفيد النهائي طبقاً للنموذج التالي:

النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حملة 5 % من أسهم البنك فأكثر
%73.6816	535767667	مجموعة البركة	مجموعة البركة
%7.2711	52870683	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة مصر لتأمينات الحياة
%80.9527	588638350	-	الإجمالي

❖ نسبة الأسهم المملوكة للمساهمين الرئيسيين والبالغة 89.26 % تشمل:

- مجموعة البركة بنسبة 73.68% وشركة ألاماظة للتنمية العقارية (أطراف مرتبطة) بنسبة 3.81%
- شركة مصر لتأمينات الحياة بنسبة 7.27% وشركة مصر للتأمين (أطراف مرتبطة) بنسبة 4.5%

نبيذة عن إنجازات البنك خلال العام التي ساهمت في تعزيز الحوكمة :

- قام بنك البركة مصر خلال عام 2025 بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يشمل سياسات الرقابة الداخلية وإدارة تعارض المصالح وقواعد السلوك المهني ، وذلك إتساقاً مع التعديلات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري فى سبتمبر 2024 ووفقاً لأحدث التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري ، وبما يعزز الإلتزام والشفافية وفعالية صنع القرار .

نموذج الحوكمة لبنك البركة مصر يتسم بالقابلية للتطبيق ويرتكز على قيم أساسية تنبع من إستراتيجية البنك وهى :

- **المسئولية** [تحمل المسؤولية الكاملة عن نتائج أعمالنا ، والتعاون لتحقيق أفضل النتائج لجميع أصحاب المصلحة] .
- **الإلتزام** [نحن ملتزمون بتطوير مجتمعنا ، ورفع مهارات موظفينا لتحقيق أهداف البنك ومسئولياته ، وتحقيق أعلى إحساس بالثفاني بين موظفينا لخدمة إحتياجات عملائنا وحماية حقوقهم] .
- **الثقة** [نتعهد بتوفير الراحة والإطمئنان لعملائنا من خلال إدارة مصالحهم المالية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية للتمويل التشاركي وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ، وأن نلتزم بخلق بيئة مفتوحة من الثقة المتبادلة بين موظفينا للوفاء بالوعود] .

- **المرونة**] نعمل على قدم وساق للتكيف مع العصر الرقمي والتأقلم مع سلوك العملاء المتغير بسرعة من خلال إستخدام مواردنا بكفاءة لتوفير حلول رقمية مُبتكرة لخدماتنا المصرفية المالية والغير مالية] .
- **الشفافية**] تتسم جميع التعاملات بين الموظفين ومع العملاء بالصدق والنزاهة والوضوح إيماناً منا بأن الإلتزام بالأخلاقيات المصرفية هو الوسيلة لبناء علاقات قوية ومُستدامة مع جميع الأطراف] .

أولاً : الجمعية العامة للمساهمين :

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ، و تنعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية في المدينة التي يوجد بها المركز الرئيسي للبنك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة ويتم نشر الاخطار بالدعوة للاجتماع مرتين في صحتين يوميتين إحداها على الأقل باللغة العربية ويكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالاصالة او النيابة ويشترط لصحة النيابة ان تكون ثابتة بموجب توكيل او تفويض كتابي ، وأن يكون الوكيل مساهماً ، ويقوم البنك بإتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لإجتماعات الجمعية العامة سواء حضوراً فعلياً أو عن طريق تقنيات الإتصال الحديثة المؤمنة ، ومراعاة تمكين المساهم من إبداء رأيه بالتصويت على كل موضوع من الموضوعات المعروضة بإجتماع الجمعية العامة وطرح الاستفسارات اللازمة مع الإلتزام بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية وإدارتها .

ثانياً : مجلس الإدارة:

يتكون التشكيل الحالي لمجلس الإدارة من عدد (10) أعضاء (1) عضواً تنفيذياً – 9 أعضاء غير تنفيذيين بينهم 3 أعضاء مستقلين) ويكون مسئولاً بصفة رئيسية عن وضع إستراتيجية للبنك تتضمن أهدافه الرئيسية وسبل تحقيقها ، وكذا الإشراف على أداء الإدارة العليا بما يضمن تحقيق هذه الأهداف والتأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية بالبنك، بما يضمن الحفاظ على إستقرار البنك والحفاظ على سمعته.

كذلك إعتد مجلس الإدارة هيكل تنظيمي للبنك يوضح مسئوليات وصلاحيات كل من مجلس الإدارة ولجانته والإدارة العليا ، وروعي أن يعكس هيكل البنك مبدأ الشفافية والمساءلة والفصل بين المهام وذلك من خلال إرساء إطار فعال يضمن الإشراف المستمر والرقابة الفعالة على مختلف المستويات الوظيفية .

كما يتولى مجلس الإدارة فتح قنوات اتصال مع مساهمي البنك، لضمان فاعلية الحوار مع المساهمين:

- يقوم مجلس إدارة البنك بالتأكد من وصول وجهات نظر مساهمي البنك لكل أعضاء المجلس خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات البنك ونظم الحوكمة والرقابة الداخلية مع التأكيد علي المحافظة علي حقوق المساهمين الأخرين غير الرئيسيين.
- يتم عقد لقاءات دورية مع كبار المساهمين والأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات البنك .
- مجلس الإدارة يفصح في تقريره السنوي عن الخطوات التي تم اتخاذها من قبل أعضائه وبالتحديد الأعضاء غير التنفيذيين في إطار التوصل إلى اتفاق وفهم مشترك لآراء كبار المساهمين الخاصة بأداء البنك.
- يتولى مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد للنظر في جدول الأعمال.

تشكيل مجلس الإدارة في دورته الحالية (2023 - 2026) :

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق <small>[تاريخ موافقة البنك المركزي]</small>	جهة التمثيل
1	المهندس/ عبدالعزيز محمد عبده يمانى(*)	غير تنفيذي	535767667	2020/3/28	مجموعة البركة
2	الاستاذ/ حازم حسين رشاد حجازي	تنفيذي	535767667	2021/9/30	مجموعة البركة
3	الاستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد	غير تنفيذي	32754339	2018/12/2	شركة مصر للتأمين
4	الاستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	غير تنفيذي	535767667	2020/3/28	مجموعة البركة
5	الأستاذ/ محمد عبدالسلام البشير الشكري	غير تنفيذي	843444	2020/3/28	المساهمين
6	الدكتور / رامي أحمد حسن البرعي	غير تنفيذي/ مستقل	--	2022/3/1	مستقل
7	الأستاذ/ حاتم عبد المنعم محمد منتصر	غير تنفيذي	535767667	2022/10/4	مجموعة البركة
8	المهندس/ كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم (**)	غير تنفيذي/ مستقل	--	2022/7/25	مستقل
9	المهندسة / غادة مصطفى لبيب	غير تنفيذي/ مستقل	--	2023/6/22	مستقل
10	الدكتورة / وحيهة حسين عوض	غير تنفيذي	535767667	2024/5/21	مجموعة البركة
أمين سر مجلس الإدارة ومسئول الحوكمة وشئون المجلس		الأستاذ / محمد الشال			

(*) بتاريخ 25 نوفمبر 2025 وردت موافقة البنك المركزي المصري علي إستمرار المهندس / عبدالعزيز محمد عبده يمانى - رئيس مجلس الإدارة - ممثلًا عن مجموعة البركة بعد إنتهاء فترة الست سنوات في نهاية دورة مجلس الإدارة الحالية (2023 - 2026) .

(**) بتاريخ 12 يناير 2026 تقدم الأستاذ / كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم بإستقالته من عضوية مجلس إدارة البنك .

مسئوليات والتزامات المجلس:

- يكون مجلس إدارة البنك مسئولاً عن الإشراف على إدارة البنك بوجه عام ، وكذا متابعة تنفيذ أهداف البنك من قبل الإدارة العليا ويقوم المجلس بالوظائف الرئيسية التالية لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك وضمان فاعليته:
- إعتقاد إستراتيجية البنك والسياسات والأهداف الرئيسية والإشراف علي تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك ، ووضع خطة عمل تحتوي علي:
 - نطاق أعمال البنك والمخاطر التي يتعرض لها .
 - أهداف البنك الحالية والمستقبلية محددة وقابلة للقياس .
 - موازنة تقديرية مستقلة لكل نشاط بالبنك وكذا النتائج المالية المتوقعة .
- إعتقاد القوائم المالية بالبنك بعد موافقة لجنة المراجعة .
- إعتقاد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات في البنك ، وكذا إختيار كبار المسئولين من الإدارة العليا.
- الرقابة والإشراف على أعمال البنك، مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية نفاذاً لأفضل ممارسات الحوكمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري في هذا الشأن .
- وضع إطار عام وسياسات وقواعد لإدارة أي تعارض محتمل في مصالح البنك ،
- الإدراك والفهم الواعي للبيئة الرقابية والقانونية التي يعمل بها البنك مع الإلتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية.
- العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى علي أن تكون الأولوية لمصالح المودعين .
- كما يعد من أهم مسئوليات المجلس إعتقاد سياسة الحوكمة والسياسات ذات الصلة وتحديد الاسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة وفقاً لحجم أنشطة البنك ومدى تعقدها ، ومستوي المخاطر ، ونموذج أعماله ، وكذا التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك. ،
- قيام مجلس الإدارة بإعتقاد كافة سياسات البنك الداخلية علي سبيل المثال لا الحصر سياسة إدارة المخاطر ، وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأمن سرية المعلومات ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب ، والمرتببات والمكافآت .

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة (غير التنفيذي) :

يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن حسن أداء المجلس ولجانه وضمان فاعلية أدائه، ومن أبرز مهامه ما يلي:

- التأكد من أن إتخاذ قرارات مجلس الإدارة تتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات قيد المناقشة مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب وأسلوب متابعته.
- تشجيع النقاش والمشاركة الفعالة من قبل كافة الأعضاء وخاصة الأعضاء غير التنفيذيين والسماح بالتعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية إتخاذ القرار.
- التأكد من إتزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق مصلحة البنك وعملائه ، والعمل على إدارة التعارض في المصالح.
- تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك من خلال دعوتهم لحضور إجتماعات المجلس ولجانه عند الحاجة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فاعلية أداء المجلس ولجانه تطبيقاً لنظم الحوكمة المقررة.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي - بشكل سنوي .
- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته مع التأكد من إتساق إجتماعات المجلس مع النظام الأساسي للبنك والقوانين والتعليمات ذات الصلة.
- التنسيق مع الإدارة العليا وأمانة سر المجلس فيما يخص جدول أعمال المجلس.
- التأكد من توفير برنامج تعريفى لأعضاء مجلس الإدارة الجدد بما يضمن إلمامهم بمهامهم والقيام بمسؤولياتهم بشكل فعال.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للإنعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة
- التأكد من توافر خطة تدريب سنوية لتنمية المهارات الفنية لأعضاء المجلس بصفة مستمرة خاصة الاعضاء من خارج القطاع المصرفي.
- إتاحة الفرصة الكافية للأعضاء غير التنفيذيين لمتابعة أداء الإدارة العليا.

مسئوليات الرئيس التنفيذي (العضو المنتدب) للبنك:

يعد الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي وله أوسع السلطات لإدارة شئون البنك المالية والإدارية حسب ما يراه مناسباً لمصلحة البنك العامة وضمن إطار السياسة العامة المحددة والإستراتيجية

المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وهو المسئول عن تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل والتي تضمن تحقيق النمو للأرباح وحسن استخدام الأصول والموارد لتحقيق الفاعلية المالية للبنك... وهو يقدم النموذج في القيادة من خلال تحديد النمط والروح التي تدعم صورة وسمعة البنك وتكون من أهم مسؤولياته:

- القيادة ذات النظرة البعيدة بغرض تحقيق توقعات ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من حيث حجم النمو لأصول البنك ومعدل نمو الإيرادات ونسبة المشاركة في السوق المصرفي والتميز بين البنوك المنافسة والسمعة.
- متابعة تحديد وإقترح السياسات والتوجهات الإستراتيجية ومراحل تنفيذها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذها بعد اعتمادها بما في ذلك التوصية بالتعديلات في السياسات وأنظمة العمل وتحديثها.
- إقرار أطر العمل المناسبة لأنشطة البنك طبقاً للإستراتيجيات المعتمدة بما يضمن أن تكون تلك الأنشطة في نطاق مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة ومتابعة إستمرارية قياسها ومراقبتها وتحديد إتجاهاتها وإدارتها بشكل مناسب ومتابعة الإلتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات.
- مراقبة المركز المالي والأداء التشغيلي لوحدات الأعمال والأنشطة المختلفة للبنك ومتابعة خطط الطوارئ والنتائج المحققة وتوافقها مع الإستراتيجيات المعتمدة.
- الإلتصال والتواصل الفعال مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وكذا مع الإدارة العليا للبنك وحل أية خلافات قد تنشأ.
- إقامة علاقات جيدة مع البنوك الأخرى.
- إحاطة مجلس الإدارة بكل التطورات الرئيسية والحساسة المرتبطة بنشاط البنك وعرض الأمور التي تحتاج لموافقة المجلس عليه في الوقت المناسب.
- الإشراف على إعداد التقرير السنوي للبنك ورفعها لمجلس الإدارة لإعتماده وإصداره ونشره.
- العمل على توفير العاملين المناسبين للبنك وإجتذاب مجموعة جيدة من المديرين التنفيذيين والإدارة العليا لتحقيق أفضل النتائج والتحقق من أن نظام المكافآت والحوافز يكفل جذبهم والإحتفاظ بهم وإستمرارية تدريبهم وتطويرهم لتحسين الأداء بشكل مستمر مع ضمان توافر خطط الإحلال والإستبدال والتنقلات المناسبة.
- تمثيل البنك لدى القضاء والجهات المعنية ومنها البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى.
- يجب أن يتحقق من أن الأمور الجوهرية المتعلقة بالإلتزام والنواحي القانونية وأعمال المراجعين الخارجيين يتم الإهتمام والعناية التامة بها وتبلغ إلى مجلس الإدارة في الوقت المناسب.

أمين سر مجلس الإدارة:

يعتبر منصب أمين سر مجلس الإدارة من المناصب الحيوية والمؤثرة، يتم تحديد مسئول- من ذوي الكفاءة وعلى دراية وفهم كافٍ بالأعمال المصرفية- يعهد إليه بمسئولية "أمانة سر المجلس" والبنك لديه وحدة مستقلة لأمانة سر مجلس الإدارة ، ولا يقتصر دورها على تدوين محاضر اجتماعات المجلس بل يمتد ليشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- الإعداد لإجتماعات المجلس وتحضير جدول الأعمال ، وتوفير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس قبل الإجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لإجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- العمل على نشر مبادئ الحوكمة بين أعضاء المجلس والقيادات العليا وجميع العاملين بما لا يتعارض مع الأدوار المنوطة بالقطاعات و وحدات الأعمال.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس وإبلاغ الإدارات المعنية في إطار الآلية الموضوعية لهذا الغرض ، مع عرض هذا البند في بداية كافة إجتماعات المجلس .
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من إتاحتها للبنك المركزي.
- التنسيق مع كافة رؤساء إدارات وقطاعات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص إختيار أو إستبدال أحد الأعضاء.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسئوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات/ أنشطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، وذلك في حدود مسئولياته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.
- حصر عدد إجتماعات المجلس المنعقدة خلال العام وتسجيل الحضور في الإجتماعات وتوثيق ما إذا كان الحضور فعلياً أو من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو ، والتأكد من تطبيق القواعد المعمول بها في هذا الشأن.

- فى حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك فى الإجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتعين عليه التأكيد فى بداية الإجتماع على إستلامه كافة المستندات وجدول أعمال الإجتماع.
- إعداد محاضر الإجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لمراجعتها- سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الإتصال، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الإجتماعات - عن طريق إستخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات - ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك وتطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة فى هذا الشأن.
- تقديم محاضر إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه بجلساتها التالية لإعتمادها ، على أن يتم موافاة البنك المركزي بنسخة من محاضر الإجتماعات خلال شهر من تاريخ الإنعقاد (باللغة العربية) .
- تدوين مناقشات وتوصيات كل عضو لإجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بشكل مفصل مع إثبات أسماء الحضور (من أعضاء المجلس أو غيرهم) فى محضر الجلسة .

إجتماعات مجلس الإدارة :

- إجتماع مجلس الإدارة 7 مرات خلال عام 2025 بما يتفق مع التعليمات والضوابط وقواعد الحوكمة التى يصدرها البنك المركزي المصري التى تتطلب إجتماع مجلس إدارة البنك عدد 6مرات على الأقل خلال السنة ، ويجوز مشاركة الأعضاء فى الإجتماعات من خلال وسائل الإتصال الحديثة (الإتصال الهاتفى أو الإتصال عبر الفيديو) وتعتبر مشاركة عضو مجلس الإدارة فى الإجتماعات من خلال وسائل الإتصال الحديثة مشاركة فعلية فى إجتماعات المجلس ويحق له التصويت ، ويتم حسابه فى النصاب القانونى لإنعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه. ويجوز أن ينعقد خارج مركز البنك داخل أو خارج جمهورية مصر العربية وفقاً لما تقتضيه حاجة العمل شرط أن يكون الاجتماع خارج جمهورية مصر العربية مرة واحدة فقط خلال السنة المالية الواحدة ، وفى كلتا الحالتين يشترط أن تتم الدعوة من الرئيس أو من أغلبية أعضاء المجلس فى حالة خلو منصب الرئيس ، وبشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين فى الاجتماع ، كما يجوز فى الحالات الطارئة التى يتعذر فيها اجتماع مجلس الإدارة أن تتخذ القرارات بالتمرير

بشروط موافقة جميع الأعضاء عليها، ويتم اعتمادها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة.

- وكذا تم عقد إجتماع بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين مرة واحدة خلال عام 2025 مع مراقبي الحسابات بدون الأعضاء التنفيذيين بحضور رئيسي قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي وقطاع الالتزام .
- وتم عقد إجتماع بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين مع مسؤولي التفتيش والالتزام بالبنك تأكيداً علي إستقلاليتهم في أعمالهم.
- وتم عقد إجتماع بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين مع رئيس قطاع المخاطر وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن .
- بالإضافة إلي إجتماع مجلس الإدارة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالبنك تأكيداً علي أن جميع أعمال البنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

لجان مجلس الإدارة:

يقوم مجلس إدارة البنك بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتشكيل لجانه وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها ومدة عملها، كما يقوم المجلس بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها ذلك مع إمكانية دمج بعض اللجان وفقاً لتناسب اختصاصاتها. ويراعى عند تشكيل اللجان أن ترتبط خبرات أعضاء اللجان بالمهام الموكلة لكل منهم خاصة من حيث الجوانب الرقابية والقانونية والمالية والمصرفية والاقتصادية، والجدول التالي يوضح تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس إدارته مع بيان حالات دمج اختصاصات بعض اللجان لبعضها البعض:

م	إسم العضو	إسم اللجنة				صفة العضو
		لجنة المراجعة	لجنة الأذرة والحوكمة والترشيدات	لجنة المخاطر	لجنة التكنولوجيا	
1	المهندس/ عبدالعزيز محمد عبده يمانى	-	-	-	-	غير تنفيذى
2	الاستاذ/ حازم حسين رشاد حجازي	-	-	-	-	تنفيذى
3	الاستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد	عضو	-	عضو	-	غير تنفيذى
4	الاستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	-	رئيس اللجنة	عضو	رئيس اللجنة	غير تنفيذى
5	الأستاذ/ محمد عبدالسلام البشير الشكرى	-	-	رئيس اللجنة	-	غير تنفيذى
6	الدكتور / رامى أحمد حسن البرعى	-	عضو	-	-	غير تنفيذى/ مستقل
7	الأستاذ/ حاتم عبد المنعم محمد منتصر	عضو	عضو	-	-	غير تنفيذى
8	المهندس/ كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم	-	-	-	عضو	غير تنفيذى/ مستقل
9	المهندسة / غادة مصطفى لبيب	رئيس اللجنة	-	-	عضو	غير تنفيذى / مستقل
10	الدكتورة / وحيهة حسين رمضان عوض	-	-	-	عضو	غير تنفيذى

لجنة المراجعة:

- تشكل لجنة المراجعة ببنك البركة مصر من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ورئيسها من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ولا يتولي رئاسة أي لجنة أخرى ، ويجوز أن يضم إلي تشكيل اللجنة عضواً خارجياً من ذوي الخبرة بعد الحصول علي موافقة محافظ البنك المركزي علي إنضمامه .
- تتمثل أهم وظائف لجنة المراجعة في الموافقة علي ترشيح المسؤولين عن قطاعي التفتيش والتدقيق الداخلي والالتزام قبل الحصول علي موافقة البنك المركزي ، فضلاً عن متابعة أعمال القطاعين ، وتحديدًا فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية ، ويقوم كل من رئيس قطاع التفتيش ورئيس قطاع الالتزام برفع التقارير مباشرةً إلي لجنة المراجعة التي تقوم بدورها بعرضها علي مجلس الإدارة .
- تعقد لجنة المراجعة إجتماعاً كل ثلاثة أشهر علي الأكثر يحضره مراقبي الحسابات – بدعوة من رئيسها أو بطلب من أي من مراقبي الحسابات ، وللجنة أن تستعين في عملها بمن تراه مناسباً ويعرض رئيس اللجنة محاضر إجتماعاتها وتوصياتها علي مجلس إدارة البنك ليتخذ ما يراه بشأنها.
- يحضر إجتماعات اللجنة رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي ، ورئيس قطاع الالتزام بالبنك بالإضافة إلي من تري اللجنة دعوته دون أن يكون لهم صوت معدود .
- يجب علي لجنة المراجعة عرض تقرير ربع سنوي يتضمن نتائج أعمال القطاعات المعنية ، ومناقشته بمجلس الإدارة وتحديد الإجراءات التصحيحية الواجب إتخاذها في الوقت المناسب ، وقد عقدت اللجنة عدد (4) إجتماعات خلال عام 2025 ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

م	الاسم	الصفة	العضوية
1.	الاستاذة/ غادة مصطفى لبيب عبد الغني	عضو غير تنفيذي مستقل	رئيس اللجنة
2.	الاستاذ/ حاتم عبد المنعم محمد منتصر	عضو غير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البركة	عضواً
3.	الاستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد	عضو غير تنفيذي ممثلًا لشركة مصر للتأمين	عضواً

إختصاصات اللجنة:

- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع التفتيش ، ورئيس قطاع الالتزام بالبنك ، ومراقبي الحسابات ، والمسؤولين المختصين .
- دراسة القوائم المالية الدورية (ربع السنوية) والسنوية للموافقة عليها قبل عرضها علي مجلس الإدارة لإعتمادها وذلك بحضور رئيس القطاع المالي .

- الإطلاع علي القوائم المالية المعدة للنشر والتأكد من إتساقها مع قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي .
- مراجعة الخطة السنوية لكل من قطاعي التفتيش والإلتزام وإعتمادهما ، مع المتابعة الدورية المنتظمة وفقا للمحقق منهما .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع التفتيش بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن قطاع الإلتزام بالبنك وخاصة فيما يتعلق بمخالفة القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي واللوائح الداخلية للبنك وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- مراجعة التقارير المعدة بشأن خبرات العاملين بقطاعي التفتيش والإلتزام ومستويات تدريبهم وتأهيلهم .
- دراسة المعوقات التي تواجه عملية المراجعة الداخلية أو عمل مسئول الإلتزام وإقتراح سبل تذليلها .
- مراجعة سياسات ولوائح التفتيش والتدقيق الداخلي والإلتزام وعرضها علي المجلس وإعتمادها ،
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل البنك للإلتزام بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة مخالفتها .
- إجراء تقييم سنوي لكل من رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي ، ورئيس قطاع الإلتزام ورفع نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة وربطه بالأجور والمكافآت والزيادات السنوية ، وكذلك رفع التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة علي تعيين أو إقالة أو قبول إستقالة أي منهما .
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاعي التفتيش والتدقيق الداخلي والإلتزام بما يشمل مهامهما واختصاصاتهما وإعتمادهم من مجلس الإدارة .
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير الرقابة والإشراف وكذا تلك الخاصة بالقوائم المالية وإبلاغ مجلس الإدارة بها مصحوبة بتوصيات اللجنة ، مع متابعة تصويبها.
- مراجعة أي إجراءات قانونية قد تؤثر علي المركز المالي للبنك .
- مراجعة التقارير الواردة من وحدة حماية حقوق العملاء والنظر في الإجراءات المقترحة والإشراف علي تنفيذها في حالة الموافقة عليها .
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بحالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعه وتقييم نظام الإبلاغ عنها وحماية المبلغ بالبنك .

لجنة المخاطر:

- تشكل لجنة المخاطر ببنك البركة مصر من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس غير التنفيذيين ، و يتم دعوة رئيس قطاع المخاطر لحضور إجتماعات اللجنة ، وروعى في التشكيل أن يكون بعض أعضاء اللجنة خبرة بأعمال إدارة المخاطر .
- وتعقد اللجنة إجتماعاً بحد أدنى كل ثلاثة أشهر ، وللجنة أن تستعين بمن تراه في القيام بعملها ، وتعرض توصياتها علي مجلس إدارة البنك ، وقد عقدت اللجنة عدد (4) إجتماعات خلال عام 2025 ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

م	اسم العضو	الصفة	العضوية
1-	الاستاذ/ محمد عبد السلام البشير الشكري	عضو غير تنفيذي ممثلاً للمساهمين الآخريين	رئيس اللجنة
2-	الاستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	عضو غير تنفيذي ممثلاً لمجموعة البركة	عضواً
3-	الأستاذ / أحمد مصطفى عبد الحميد	عضو غير تنفيذي ممثلاً لشركة مصر للتأمين	عضواً

إختصاصات اللجنة :

- من أهم إختصاصات اللجنة الموافقة علي ترشيح المسئول عن قطاع المخاطر قبل الحصول علي موافقة البنك المركزي ، فضلاً عن الموافقة علي إجراءات عمل القطاع ومتابعة مهامه وإختصاصاته ، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدي الإلتزام بالسياسات المتعلقة بالمخاطر ، وكذلك التأكد من تطبيق تلك السياسات من قبل الإدارة العليا وذلك من خلال التقارير المرسله لها من رئيس قطاع المخاطر والإدارات والقطاعات المعنية الأخرى ، ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية ربع سنوية إلي المجلس .
- يتم عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاع المخاطر بما يشمل مهامها وإختصاصاتها علي لجنة المخاطر ويتم إعتماده من مجلس الادارة .
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن السياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر متضمنة الحدود المقبولة لها ، وكذا التأكد من توافقها مع الحدود المقررة من مجلس إدارة البنك ، (بما في ذلك تلك الخاصة بمؤشرات رأس المال ، وإدارة السيولة ومخاطر الإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) ، وعلي مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق علي تلك السياسات.

- تقوم اللجنة بالتأكد من قيام قطاع المخاطر بإجراء تقييم ربع سنوي علي الأقل لكافة المخاطر لدي البنك ، بما يشمل أي إجراءات تم اتخاذها في هذا الشأن ، ويُعرض هذا التقييم علي اللجنة ويعتمد من مجلس الإدارة في أول إجتماع تالي لهذا التقييم .
- تقوم اللجنة بالتأكد من قيام قطاع المخاطر بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة ضماناً للتسهيلات الإئتمانية بشكل دوري ، وتحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم ، مع عرض تقرير في هذا الشأن علي اللجنة بصفة سنوية.
- إجراء تقييم سنوي لرئيس قطاع المخاطر ، ورفع نتائج التقييم لمجلس الادارة وربطه بالأجور ، والمكافآت والزيادات السنوية ورفع التوصيات للمجلس للموافقة علي تعيينه أو تجديد تعيينه أو إقالته أو قبول إستقالته .
- لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة تعمل نيابة عن مجلس الإدارة على ضمان التحقق من أن البنك لديه إطار عمل فعال لإدارة المخاطر وأن جميع أنظمة الرقابة على المخاطر تعمل بفاعلية وطبقاً للمتطلبات القانونية والرقابية وبأحسن وأفضل أساليب العمل المصرفي السليم .
- تتمتع اللجنة بصلاحيه الحصول على أية مستندات وطلب أية معلومات من أي من العاملين بالبنك كذلك الإستعانة بالمصادر الخارجية إذا تطلب الأمر ذلك .
- مراجعة إطار المخاطر العام للبنك وبصفة خاصة مراقبة النواحي التالية :
 - الأداء الفعلي للأعمال على ضوء المخاطر المسموح بقبولها .
 - إتجاهات المخاطر .
 - تركيز المخاطر .
 - المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر وموقف تطبيق المعيار المحاسبي الدولي **IFRS9** والخاص بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومدى ملائمة حجم المخصصات المكون لمقابلة تلك الخسائر المتوقعة .
 - المؤشرات الرئيسية الأخرى للمخاطر .
- الإطلاع وتحليل التقارير التي تقيس طبيعة ودرجة المخاطر التي يواجهها البنك .
- مراجعة مدى ملائمة وفاعلية جميع أنظمة العمل والسياسات والإجراءات التي تتعلق بإدارة نواحي المخاطر المختلفة بالبنك .
- متابعة مدى إحتمالية تصاعد التركيز للمخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك .
- التأكد من أداء وظائف قطاع المخاطر المصرفية بحيدة وإستقلالية .
- أداء الوظائف والمهام الأخرى التي قد يقررها ويطلبها مجلس إدارة البنك .
- تقوم اللجنة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تشمل المعلومات الكافية عن كافة المخاطر المتعرض لها البنك ليتمكن المجلس من إتخاذ قراراته على أسس سليمة .

لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات:

تشكل لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات ببنك البركة مصر من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وللجنة الحق في دعوة أعضاء آخرين من أعضاء مجلس الإدارة أو من إدارة البنك التنفيذية أو أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية - لتقديم التوجيه والإستشارات حول الأمور المتعلقة بالشرعية - وكذا الإستعانة بخبرات إستشاريين خارجيين لحضور إجتماعاتها أو أداء أو تنفيذ مهام محددة إذا ما تطلب الأمر ذلك ، ويتم دعوة مسئول الحوكمة لحضور إجتماعات اللجنة فيما يتعلق بأعمال الحوكمة ، وعُقدت اللجنة عدد (6) إجتماعات خلال عام 2025 ،

وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

م	الاسم	الصفة	العضوية
1.	الأستاذ / حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	عضو غير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البركة	رئيس اللجنة
2.	الدكتور / رامي أحمد حسن البرعي	عضو غير تنفيذي مستقل	عضوًا
3.	الأستاذ / حاتم عبد المنعم محمد منتصر	عضو غير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البركة	عضوًا

إختصاصات اللجنة فيما يخص الأجور :

- تكون اللجنة مسئولة عن تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس التنفيذيين و كافة المعاملات المالية ، بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية ، ويتم وضع التوصيات أخذاً في الإعتبار أهداف البنك وإستراتيجيته ومستوي المخاطر المقبول لديه ، وتقوم اللجنة بعرض الأمر علي مجلس الإدارة للموافقة .
- يقع علي عاتق اللجنة الإهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (قطاع المخاطر والإلتزام والتفتيش والتدقيق الداخلي) من حيث المعاملات المالية بشكل عام وكذا معدل الإثابة والذي يحدد وفقاً لتقييم الأداء وما تم تحقيقه من أهداف تخصصهم وبما لا يخل بإستقلاليتهم .

- تتولي اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوي المرتبات الممنوحة بالبنك ومقارنتها بمتوسط المرتبات بالبنوك والمؤسسات المثلية للتحقق من قدرة البنك علي إستقطاب أفضل العناصر والإحتفاظ بها ، وذلك بحضور رئيس قطاع الموارد البشرية والتدريب دون أن يكون له صوت معدود .
- تكون اللجنة مسئولة عن إرساء سياسات واضحة وموثقة فيما يخص المرتبات والمكافآت ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوي المخاطر الذي يتعرض له البنك ، مع إيضاح الأسس المعتمد عليها ، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات بما في ذلك الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون وأصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين ، علي أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية .
- تأخذ اللجنة في إعتبارها ما يلي عند القيام بأعمالها :-
 - مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل لدي إقتراح سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت مسئولولي الإدارة العليا بالبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط .
 - إقتراح البدلات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين والتي يتم إعتماها من قبل الجمعية العامة ، ولا يتم مكافأتهم بمنحهم راتب شهري أو سنوي أو من خلال الأجر المتغيرة ، ويحدد مجلس إدارة البنك مرتبات ومكافآت وبدلات والمزايا الأخرى للأعضاء التنفيذيين .
 - تحديد حجم الأجر المتغيرة ، مع إمكانية وضع حد أقصى لها وطريقة توزيعها علي إدارات البنك .
 - بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير علي مستوي المخاطر ، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوي أداء البنك والمخاطر التي يتعرض لها ، وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة ، وصرفاً وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك .

إختصاصات اللجنة فيما يخص الحوكمة والترشيحات:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- تقديم مقترحاتها بشأن سياسة الحوكمة.

- إعداد تقرير الحوكمة للبنك وعرضه علي المجلس لإعتماده بشكل سنوي علي الأقل مع موافاة البنك المركزي بنسخة منه.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبند الخاصة بالحوكمة .
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي علي نظام الحوكمة وأخذها في الإعتبار ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية بشأنها.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تقديم مقترحات بشأن ترشيح الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ، وكذا تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو إستبعاد أي من أعضاء مجلس الإدارة بناءً علي التقييم السنوي لهم .
- مراجعة التقارير المعدة عن دورية إنعقاد لجان المجلس .
- مراجعة البرنامج التعريفي والبرامج التدريبية الموجهة إلي أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة خطة التعاقب الوظيفي بالبنك قبل العرض علي مجلس الإدارة للإعتماد.
- يتم دعوة مسئول الحوكمة بالبنك لحضور اللجنة عند مناقشة الموضوعات المتعلقة بالحوكمة دون أن يكون له صوت محدود.

لجنة التكنولوجيا:

تشكيل اللجنة :

تشكل لجنة التكنولوجيا ببنك الركة مصر من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وللجنة الحق في دعوة أعضاء آخرين من أعضاء مجلس الإدارة أو من إدارة البنك التنفيذية وكذا الإستعانة بخبرات إستشاريين خارجيين لحضور إجتماعاتها أو أداء أو تنفيذ مهام محددة إذا ما تطلب الأمر ذلك ، وعقدت اللجنة عدد (3) إجتماعات خلال عام 2025 ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة

م	الاسم	الصفة	العضوية
1.	الاستاذ/ حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	عضو غير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البركة	رئيس اللجنة
2.	الاستاذة/ غادة مصطفى لبيب عبد الغني	عضو غير تنفيذي مستقل	عضواً
3.	المهندسة/ كريم محمد فؤاد الفاتح	عضو غير تنفيذي مستقل	عضواً
4.	الدكتورة / وجيهة حسين عوض	عضو غير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البركة	عضواً

إختصاصات اللجنة:

- المتابعة والإشراف و التحقق من مدى فاعلية البنك على مواكبة التطور الحادث ومجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي في السوق المصرفي ، والتأكد من قيام الإدارات والقطاعات المعنية بعملها بشكل كافي في حدود الإختصاصات المقررة لها.
- متابعة مدى الإلتزام بالإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من خلال التقارير التي تُعرض عليها. ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة وإقرار السياسات المتعلقة بعمليات التكنولوجيا والتحول الرقمي بما يتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك بصفة دورية واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تقديم مقترحاتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بعمليات التكنولوجيا والتحول الرقمي وعلى مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما يراه من تعديلات.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

يتم عقد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بصفة دورية والجدول التالي يوضح عدد إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن حضور اجتماعات المجلس أو اللجان خلال عام 2025 :

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة:

م	اسم العضو	مجلس الإدارة (الحضور/ الانعقاد)	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات	لجنة التكنولوجيا	الجمعية العامة العادية/غير عادية
1	المهندس/ عبد العزيز عبده عبد الله يمانى	7/5	-	-	-	-	1/0
2	الأستاذ / حازم حسين رشاد حجازي	7/7	-	-	-	-	1/1
3	الأستاذ / أحمد مصطفى عبد الحميد	7/7	4/4	4/4	-	-	1/1
4	الأستاذ / حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	7/7	-	4/4	6/6	3/3	1/1
5	الأستاذ / محمد عبدالسلام البشير الشكرى	7/7	-	4/4	-	-	1/1
6	الدكتور / رامى أحمد حسن البرعى	7/7	-	-	6/6	-	1/1
7	الأستاذ / حاتم عبد المنعم محمد منتصر	7/7	4/4	-	6/6	-	1/1
8	المهندس / كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم	7/6	-	-	-	3/3	1/1
9	المهندسة / غادة مصطفى لبيب	7/7	4/4	-	-	3/3	1/1
10	الدكتورة / وحيه حسين عوض	7/7	-	-	-	3/3	1/1

اللجان التنفيذية والداخلية :

اللجنة التنفيذية:

تشكل اللجنة من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ويترأسها الرئيس التنفيذي، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للقطاعات التنفيذية الرئيسية وقطاع المخاطر ويتم تشكيل اللجنة بموجب قرار من الرئيس التنفيذي على أن يتضمن القرار تحديد أعضاء إحتياطيين للأعضاء الأساسيين وكذا أمين سر للجنة.

كما يحق لرئيس اللجنة دعوة ممثلي أيًا من القطاعات المعنية بالبنك وقتما تظهر الحاجة إلى دعوتهم بناءً على وصفهم الوظيفي .

يتولي مجلس الإدارة تحديد السلطات التنفيذية للجنة متضمنة السلطات التقديرية في منح الائتمان و الاستثمار.

تتضح مسؤوليات لجنة الإدارة التنفيذية في التأكد من أعمال إستراتيجية البنك وفقاً لتوصيات وإرشادات مجلس الإدارة، وذلك من خلال إدارة الخصائص اليومية لعمليات البنك والتأكد من توافقها مع إستراتيجية الإدارة ومعايير الكفاءة المطلوبة ودراسات تقييم المخاطر والإستخدام الأمثل لموارد البنك، وتلتزم لجنة الإدارة التنفيذية بمجموعة من المواثيق المهنية لضمان الإلتزام مع التوجيهات الرقابية والسياسات الداخلية ببنك البركة مصر. **كما تعد لجنة الإدارة التنفيذية أعلى سلطة تنفيذية بالبنك وكذلك لها أعلى السلطات في منح التسهيلات الإئتمانية والإستثمارية طبقاً لحدود قبول المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.** وتجتمع اللجنة بحد أدنى مرتين كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ويكون إنعقاد اللجنة صحيحاً بحضور غالبية الأعضاء و بحد أدنى (3) أعضاء يكون من بينهم رئيس المخاطر أو من يمثله بخلاف رئيس اللجنة ويجوز إنعقاد الإجتماع عن طريق الفيديو كونفرانس أو الهاتف .

ويجوز أن تصدر قرارات اللجنة بالتمرير في حالات العجالة , ويراعى أن يتم إحاطة أعضاء اللجنة بأي إعتراض أو رأي يسجله أي من الأعضاء على الموضوع المعروض بالتمرير قبل إصدار القرار, إلا أن هذا الإعتراض أو القرار -لا يؤثر على القرار- والذي يصدر وفقاً لرأي الأغلبية , على أن تتضمن هذه الأغلبية موافقة رئيس اللجنة أو من ينوب عنه وكذا موافقة رئيس قطاع المخاطر أو من ينوب عنه في الحالات الإئتمانية . هذا ويتم إدراج بيان بالقرارات بالتمرير وإثباتها في محضر أول إجتماع تالي للجنة.

تتمثل إختصاصات اللجنة فيما يلي:

- إصدار التوصيات التي ترتبط بالسياسة الإئتمانية والإستثمارية للبنك , ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة للموافقة عليها وإعتمادها من مجلس الإدارة .
- إصدار القرارات بشأن التسهيلات الإئتمانية للعملاء وكافة الإستثمارات الأخرى طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة .

- تقوم اللجنة بمراجعة إستراتيجية وسياسات الإئتمان والإستثمار وإبداء الرأي بشأنها والتوصية بإعتمادها - في صورتها النهائية - من مجلس الإدارة.
- ضمان إتباع الإدارة التنفيذية بالبنك للإجراءات المناسبة للوقوف على الاتجاهات المعاكسة وتحديد المشكلات في محفظة التوظيف والإئتمان مبكراً لإتخاذ الإجراءات التصحيحية وللحفاظة على المخصص الكافي لمواجهة حالات الديون المتعثرة.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية من خلال اللجنة المختصة بتقييم خسائر الإئتمان (الديون غير المنتظمة المتعثرة) كل ثلاثة أشهر وطبقاً للأسس الموضوعة. و إعتماد قرارات لجنة فحص الديون بغرض تكوين المخصصات.
- مراقبة التطور في أداء سياسات تسوية وتحصيل الديون.
- إعتماد الجدوليات والتسويات للديون غير المنتظمة (بحد أقصى مرتين لأي منهما) ومازاد عن ذلك يتم العرض على لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة للموافقة للعرض على مجلس الإدارة للإعتماد .
- إقرار إعدام الديون غير المنتظمة ورفعها إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة للإعتماد.
- الموافقة على الحالات الإئتمانية :
 - موافقة اللجنة تكون بالأغلبية شريطة موافقة كل من السيد رئيس اللجنة أو من ينوب عنه والسيد رئيس المخاطر أو من ينوب عنه .
- الموافقة على الموضوعات الأخرى - غير حالات الإئتمان :
 - موافقة اللجنة تكون بأغلبية الأصوات لأعضاء اللجنة ، وفي حال تساوي الأصوات يرجح جانب رئيس اللجنة على القرار .
- عدم تصويت أعضاء لجنة الإدارة التنفيذية في القرارات الإئتمانية التي تصدر لجهات أو شركات يشغلون بها مناصب سواء بصفتهم الشخصية أو ممثلاً لغيره تجنباً لتعارض المصالح.
- للجنة الصلاحية الكاملة في طلب أية تقارير أو دراسات تعتبرها لازمة للمساعدة في القيام بواجباتها.

لجنة فحص الديون بغرض تكوين المخصصات:

- تتشكل اللجنة من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للقطاعات التنفيذية الرئيسية وقطاع المخاطر والقطاع القانوني ويتم تشكيل اللجنة بموجب قرار من الرئيس التنفيذي على أن يتضمن القرار تحديد أعضاء احتياطيين للأعضاء الأساسيين وكذا أمين سر للجنة.
- الغرض الرئيسي من تشكيل اللجنة هو القيام بعملية فحص المديونيات القائمة على عملاء البنك بشكل دوري- في نهاية كل ثلاث أشهر- بغرض تقرير وإعتماد مستوى الجدارة الإئتمانية للعملاء غير

المنتظمين، وتحديد المخصص المناسب والكاف لجميع التسهيلات الائتمانية والاستثمارية القائمة بمحفظة البنك طبقاً للضوابط والأسس المحددة من جانب البنك المركزي في هذا الشأن.

- يكون للجنة إستدعاء أي من مديري الإدارات التنفيذية عند بحث العملاء لمناقشته بشأن العملاء تحت إدارته
- تجتمع لجنة فحص الديون بغرض تكوين المخصصات بشكل دوري في نهاية كل ثلاثة أشهر لتقدير قيمة وحدود المخصصات النهائية طبقاً للمناقشات والدراسات التي تتم مع مراقب الحسابات.
- اللجنة مفوضة في تقرير وإعتماد تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء الديون غير المنتظمة، ولها أن تقرر إدراج العميل غير المنتظم ضمن العملاء المنتظمين (بحد أقصى فئة 6)، وكذا تخفيض مستوى الجدارة الائتمانية للعميل المنتظم أو تحويله إلى غير منتظم وذلك طبقاً لظروف كل حالة.
- تتولى اللجنة دراسة وتقييم جودة المديونيات وتحديد مستوى وقيمة المخصصات الواجب تكوينها طبقاً للأسس الموضوعة من جانب البنك المركزي المصري ويتم عرض توصياتها في هذا الشأن على الأستاذ/ نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للإعتماد و العرض على لجنة الإدارة التنفيذية.
- للجنة إصدار قرار بتجنيب أو تهميش العوائد المحصلة من العميل وذلك وفقاً لظروف كل حالة.
- **مسئوليات وواجبات اللجنة:**
- الموازنة ما بين التعليمات والقواعد الصادرة من السلطة الإشرافية الرقابية (البنك المركزي المصري) والمواقف والأوضاع الفعلية القائمة بشأن المخصصات التي تم تكوينها بالفعل والواجب تكوينها وإتخاذ التوصيات اللازمة بشأن سداد أية إنحرافات أو فجوات GAPS وتوقيت سداد تلك الفجوات.
- دراسة وإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة أصول البنك و التي يتم إحتسابها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9.

لجنة إدارة الأصول والخصوم:

لجنة الأصول والخصوم هي الجهة المسؤولة عن توليفة الأصول والخصوم بالبنك (Assets & Liabilities Mix) ووضع وتطوير الإستراتيجية الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات وما يتعلق بها من سياسات وعمليات وإجراءات مع متابعة تطبيقها وتحديثها بالمستجدات (تعليمات رقابية – أفضل الممارسات) .

تشكل اللجنة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك وبعضوية ممثلين قطاعات (المخاطر ، الخزانة ، الشئون المالية ، تمويل الشركات الكبرى ، التجزئة والفروع) ، ويحدد الرئيس التنفيذي رئيس اللجنة الأعضاء الأساسيين والإحتياطيين من ذات القطاعات المذكورة بالإضافة إلى أمين السر وبديله ، كما يحدد من ينوب عنه في رئاسة اللجنة حال تغيبه وذلك بموجب قرار تشكيل يصدر منه في هذا الشأن .

كما يحق لرئيس اللجنة دعوة ممثلي أي من قطاعات تكنولوجيا المعلومات ، قطاع التفتيش والمراجعة الداخلية أو أية قطاعات أخرى يرى رئيس اللجنة ضرورة إستدعاء ممثلين لهم. تنعقد اللجنة بحد أدنى مرة واحدة شهرياً ويمكن لأي من الأعضاء أو أمين السر طلب إجتماع اللجنة فى ضوء ما يبيده من مبررات تتطلب ذلك يوافق عليها رئيس اللجنة. يلزم إنعقاد اللجنة بحضور كافة ممثلي القطاعات المذكورة بالإضافة إلى رئيس اللجنة ، وتكون الموافقة على القرارات بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوي الأصوات يتم ترجيح رأي رئيس اللجنة .

وتتمثل مسئوليات اللجنة في الآتي:

- متابعة إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والتأكد من أنها تدار في إطار المستوى المقبول للمخاطر وذلك من خلال التقارير المعدة والمرفوعة إليها من قبل المسؤولين عن إدارة الأصول والالتزامات بالبنك وقطاعات المخاطر (إدارة مخاطر السوق والسيولة) .
- التأكد من توافر الأدوات التحليلية والنظم الإدارية والمعلومات اللازمة التي تتيح للجنة القيام بمهامها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر " التقرير الشهري لقطاع الشئون المالية والتقرير الشهري لقطاع المخاطر بخصوص مخاطر السوق والسيولة " .
- متابعة أداء محافظ الإستثمار ومراجعة عمل مدراء الإستثمار بالبنك .
- مراقبة بنود المركز المالي للبنك (Assets & Liabilities Mix) ومقارنتها بالموازنة التخطيطية للبنك للتأكد من توافقها مع التوقعات لإستخدامات ومصادر الأموال المستقبلية وما قد يصاحبها من تكاليف وإيرادات متوقعة .
- التأكد من إتزام البنك بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي المصري فيما يتعلق بنسب السيولة والإحتياطات ومراكز العملة الأجنبية .
- الموافقة على طرح أية منتجات جديدة للأصول والخصوم في ضوء إحتياجات التمويل – إن وجدت – والتوقعات المستقبلية للمركز المالي .
- متابعة إستثمارات البنك المحلية والخارجية وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .
- مراقبة السيولة والتأكد من أن البنك لديه سيولة كافية لمواجهة أي عمليات سحب طارئة .
- تلقي التقارير والبيانات الدورية ذات الصلة بأعمال اللجنة من قطاعات البنك المختلفة وإصدار التوجيهات اللازمة بشأنها .
- الإتصال باللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة المخاطر ولجنة المراجعة) ومجلس الإدارة بخصوص أية أمور جوهرية عاجلة قد تنشأ ويتطلب الأمر رفعها إليهم .
- إعتناء أسعار العوائد لكافة الأوعية الإذخارية والشهادات .

- إعتداع منح نسب تميز إضافية فوق أسعار العوائد المعلنة لكافة الودائع والأوعية الإذخارية تستقطع من حصة المضارب ويجوز للجنة تفويض سلطاتها في ذلك لإدارة الخزنة وتحديد نطاق هذا التفويض .
- الإطلاع بصفة دورية ربع سنوية على حصة البنك كمضارب للتأكد من توافقها مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الحد الأقصى لها .

لجنة السياسات المنتجات والإجراءات:

تتشكل اللجنة من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للقطاعات التنفيذية الرئيسية بالبنك وقطاع المخاطر وقطاع الشئون القانونية ويمكن الإستعانة برئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي عند الحاجة لذلك ، ويتم تشكيل اللجنة بموجب قرار من الرئيس التنفيذي. الغرض الرئيسي من تشكيل اللجنة هو القيام بمتابعة موقف الإجراءات والسياسات بغرض الوقوف على مدى تغطيتها لكافة أعمال البنك والموافقة على الإجراءات التصحيحية في حال وجود فجوات ، ودراسة الإجراءات والسياسات والمنتجات المعروضة على اللجنة وإبداء الملاحظات والتعديلات المقترحة إدخالها على السياسات وأدلة و نظم العمل والإجراءات والمنتجات الجديدة أو القائمة .

لجنة الإستدامة والتمويل المستدام :

الغرض الرئيسي من تشكيل اللجنة تحديد وتحديث الإطار العام لتفعيل مبادئ الإستدامة في البنك ومراجعتها دورياً ، والإشراف على إعداد إستراتيجيات وسياسات البنك الخاصة بالإستدامة والتمويل المستدام مع متابعة دمج سياسات الإستدامة والتمويل المستدام في أنشطة البنك الداخلية والتمويلية والإستثمارية ، والإشراف على إعداد التقارير والإفصاحات المطلوبة من الجهات الرقابية المحلية والدولية فيما يتعلق بالإستدامة والتمويل المستدام .

لجنة إئتمان تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة

تتشكل اللجنة من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للقطاعات التنفيذية الرئيسية وقطاع المخاطر ويتم تشكيل اللجنة بموجب قرار من الرئيس التنفيذي على أن يتضمن القرار تحديد أعضاء إحتياطيين للأعضاء الأساسيين وكذا أمين سر للجنة.

ويتولى مجلس الإدارة تحديد منهجية عمل اللجنة والسلطات التقديرية في منح الائتمان والإستثمار.

لجنة ائتمان المركز الرئيسي

تتشكل اللجنة من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للقطاعات التنفيذية الرئيسية وقطاع المخاطر ويتم تشكيل اللجنة بموجب قرار من الرئيس التنفيذي على أن يتضمن القرار تحديد أعضاء إحتياطيين للأعضاء الأساسيين وكذا أمين سر للجنة. ويتولي مجلس الإدارة تحديد منهجية عمل اللجنة والسلطات التقديرية في منح الائتمان والإستثمار.

هيئة الرقابة الشرعية:

غرض الهيئة:

هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل، يتشكّل من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، مهمته توجيه نشاطات البنك وأعماله وبيئته العامة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام البنك وإدارته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع ما يتم القيام به من أعمال. ويدخل في البنك شركاته التابعة أو الشقيقة مما ليس له هيئة خاصة.

واجبات ومسئوليات الهيئة:

1. الهيئة مسؤولة أمام المساهمين ومجلس الإدارة ومتعاملي البنك عموماً عن سلامة قراراتها من الناحية الشرعية.
2. إخطار مجلس الإدارة في حال أي إخفاق من قبل الفروع والقطاعات في التعامل بفعالية مع أي عدم امتثال شرعي جسيم من جانب الفروع والقطاعات . ويجب أن يكون الإخطار في صورة خطاب موجه من رئيس الهيئة إلى الرئيس التنفيذي.
3. أن تعتمد القوائم المالية السنوية والإيضاحات الخاصة بها.
4. أن تعتمد توزيع الأرباح / الخسائر على أصحاب حسابات الاستثمار.
5. تحديد سبل التخلص من العائدات المتحققة من مصادر أو سبل تحظرها قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.
6. اعتماد اللائحة الخاصة بالتصرف في موارد الخيرات.
7. أن تصادق على تعيين وعزل المراقب الشرعي ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأن تشرف على عملهما.
8. تقويم أداء المراقب الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي على أساس سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي.
9. متابعة الهيئة لقراراتها وتوصياتها من خلال المراقب الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي.

البيئة الرقابية:

نظام الرقابة الداخلية:

يقوم بنك البركة مصر باتباع نظام رقابي يتم بمقتضاه مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المشكلة بالبنك والعاملين به باعتبارهم جزء من منظومة متكاملة تهدف إلي تدعيم مستوي الرقابة الداخلية بالبنك ، ويقع علي عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية إرساء ثقافة الرقابة الداخلية بما يجعل كافة العاملين علي إختلاف مستوياتهم الإدارية مدركين لطبيعة دور ومسئولية كل منهم.

ومن مسؤوليات مجلس الإدارة في نظام الرقابة الداخلية:

- الإعتماد والمراجعة الدورية لمدي كفاءة وفاعلية السياسات الخاصة بالرقابة الداخلية ومناقشتها مع مسؤولي الوظائف الرقابية بالبنك ، وذلك لضمان وجود نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية .
- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس الفصل في المهام بين الوظائف الرقابية والوظائف التنفيذية وقطاعات الأعمال المختلفة وكذا تجنب تعارض المصالح فيما يتعلق بتنفيذ العمليات والموافقة عليها ، وذلك بما يحقق حسن توزيع السلطات والمسئوليات ورفع التقارير .
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كل نشاط علي حده .
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية التي أسفرت عنها ملاحظات المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات والبنك المركزي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك بالتنسيق مع لجنة المراجعة والإدارة العليا .
- إعتماد إختيار مسؤولي الوظائف الرقابية بالبنك (المخاطر والتفتيش والإلتزام) والإشراف علي كفاءة أدائهم وذلك من خلال التقييم السنوي الذي يتم لرؤساء تلك القطاعات من قبل لجان المجلس ذات الصلة .
- التحقق من أن السياسات تكفل عرض كافة المنتجات والعمليات علي مسؤولي المخاطر والإلتزام بعد دراستها من قبل مسؤولي القطاعات المعنية قبل عرضها علي اللجان ذات الصلة والمجلس .
- التأكد من وجود نظام معلومات فعال يضمن كفاءة التقارير وتوافر المعلومات الهامة في الوقت المناسب إلي كافة المستويات الإدارية .

إجراءات فحص الالتزام أو الشرح الرقابي :

في إطار التزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن حوكمة البنوك ووظائف الرقابة الداخلية، يضطلع مجلس الإدارة بمسؤوليته في الإشراف على عملية فحص الالتزام بالبنك، من خلال ضمان وجود إطار فعال ومستقل لقطاع الالتزام وحماية حقوق العملاء، ومتابعة كفاية وفعالية السياسات والإجراءات المعتمدة.

وقد قام مجلس الإدارة، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الصادرة عن قطاع الالتزام، والتي تضمنت تقييماً شاملاً لمدى التزام البنك بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى، بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة، وذلك على مستوى البنك والعمليات والمنتجات المختلفة، وفق منهج قائم على المخاطر وبما يتماشى مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطة البنك.

ويؤكد مجلس الإدارة أن قطاع الالتزام يقوم بمهامه باستقلالية تامة، ووفقاً لخطة فحص معتمدة، وبما يتوافق مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطة البنك، وأن نتائج الفحص أظهرت الامتثال الكامل للمتطلبات الرقابية والسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويؤكد مجلس الإدارة التزامه المستمر بدعم وتعزيز منظومة الالتزام بالبنك، بما يضمن الامتثال الكامل لكافة المتطلبات الرقابية، وترسيخ ثقافة الالتزام والشفافية، وحماية حقوق العملاء، ودعم استدامة أعمال البنك وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية¹.

ومن مسؤوليات الإدارة العليا للبنك في نظام الرقابة الداخلية كالتالي:

- إعداد وتنفيذ ومراجعة سياسات وخطط العمل الخاصة بقطاعات الرقابة الداخلية وإعتمادها من مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وذلك بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الرقابية .
- تقييم ومتابعة مدي كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالبنك والتأكد من مدي فاعليته لإحكام الرقابة على كافة العمليات المصرفية بشكل مستمر وإخطار مجلس الإدارة في حالة مخالفة أيّاً من إجراءات الرقابة الداخلية أو المتطلبات الرقابية أو القانونية .

¹ تم إعداد هذا القسم استناداً إلى تقارير قطاع الالتزام المعتمدة والمعروضة على لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة خلال السنة المالية محل التقرير.

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن ما يتعلق بالتغييرات المطلوبة في الهيكل التنظيمي أو في السياسات الخاصة بتيسير العمل داخل البنك ، وكذا التغييرات الجوهرية في حجم وإتجاه المخاطر وأثر ذلك علي الإيرادات وسلامة المركز المالي للبنك .

وذلك بهدف التحقق من مدي كفاءة إدارة كافة أنشطة وعمليات البنك بما يحقق الإستخدام الأمثل لموارده وإدارة أصوله بغرض تعظيم الأرباح وتجنب الخسائر ، **وذلك من خلال منظومة خطوط الدفاع الأربعة التالية:**

○ خط الدفاع الأول:

يتمثل في القطاعات التنفيذية (علي سبيل المثال لا الحصر: قطاع المؤسسات والشركات والتجزئة المصرفية وتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع الإستثمار، إلخ) ويقع علي عاتقها مسئولية الإلتزام بالسياسات المعتمدة بهدف الحد من المخاطر المتعلقة بأنشطتها مع تحديد والإقرار عن أي مخاطر بصفة مستمرة .

○ خط الدفاع الثاني:

يتمثل في قطاعي المخاطر والإلتزام ويعاونهم في هذا الشأن القطاعات الداعمة بالبنك علي سبيل المثال لا الحصر : القانونية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وأمن المعلومات والقطاع المالي إلخ) ، ويجب علي قطاع المخاطر بالبنك تحديد وتقييم والرقابة علي المخاطر علي مستوي البنك ككل ، ويكون علي قطاع الإلتزام التأكد من إلتزام البنك بكافة المتطلبات القانونية والرقابية ، وكذا روعى إستقلالية تلك القطاعات عن القطاعات التنفيذية من خلال التبعية المباشرة للجان المجلس المعنية .

○ خط الدفاع الثالث:

- يتمثل في قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
- حيث يقوم قطاع التفتيش بإجراء مراجعة شاملة مستقلة للتأكد من توافر السياسات والإجراءات المناسبة لكافة أعمال البنك وكذا الإلتزام بها ويشمل هذا التأكيد على فعالية خطي الدفاع الأول والثاني ، مع ضمان إستقلالية ذلك القطاع عن كافة قطاعات البنك .

▪ وتقوم هيئة الرقابة الشرعية متمثلة في إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي بإجراء مراجعة شاملة مستقلة للتأكد من أن كافة المنتجات والعمليات تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

○ **خط الدفاع الرابع:**

يتمثل في مراقبي الحسابات الخارجيين والبنك المركزي بحيث تعتبر أعمالها مراجعة إضافية مستقلة للبنك للتأكد من مدى إلتزامه بكافة المتطلبات القانونية والرقابية .

قطاعات الرقابة الداخلية:

تتمثل الرقابة الداخلية في قطاعات التفتيش والتدقيق الداخلي والمخاطر والإلتزام ، وروعي في وضع الهيكل التنظيمي إستقلالية مسئولية تلك القطاعات عن بعضهم البعض ، وكذا عن باقي قطاعات البنك ، ويكون الإلتصال مباشر بين القطاعات الرقابية ومجلس الإدارة ولجانه ، ويقوم مسئولو تلك القطاعات من خلال لجان المجلس ذات الصلة بإخطار مجلس الإدارة بأي مخالفات تم تحديدها من قبلهم وفيما يلي مهام ومتطلبات القطاعات المشار إليها:

• **قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي:**

○ يلتزم البنك بوضع ميثاق عمل لقطاع التفتيش والتدقيق الداخلي ومراجعتة وتطويره بصفة دورية وعرضه علي لجنة المراجعة وإعتماده من مجلس الإدارة ، و يشمل بوجه عام أهداف وغرض القطاع والمهام المسندة إليه وكذا تحديد واضح لصلاحيات ومسئوليات العاملين به ومعايير الأداء ، و يشمل نطاق عمل التفتيش والتدقيق الداخلي كافة أنشطة البنك بما فيها المعاملات مع مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجية (التعهد) ، ويتبع البنك أسلوب رقابة دوري مستقل وفقاً لمستوي المخاطر ، ويوضح الجدول التالي دور ونطاق عمل قطاع التفتيش والتدقيق

الداخلي

دورية التقارير	اسم مسئول التدقيق والتدقيق الداخلي	هل هي إدارة دائمة بالبنك أم شركة مراجعة خارجية خاصة	نطاق عملها	دور قطاع التدقيق والتدقيق الداخلي
بصفه دوريه بحد ادنى أربع مرات وتقارير سنوية عن مدي كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية بالبنك	أ/ أحمد سليمان	إداره دائمه	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة أعمال وأنشطة فروع وقطاعات البنك (بما فيها قطاع المخاطر والإدارة العامة للتطابق والالتزام) وذلك وفقاً لخطة العمل الإستراتيجية و السنوية المبنية على أساس المخاطر و المعتمدة من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة. • إجراء الفحص الميداني لأعمال الوحدات التنفيذية وفقاً للتوقيتات المحددة بخطة المراجعة السنوية المعتمدة وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك، وكذا تقييم مدى كفاءة وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المعمول بها ومدى الالتزام بها عند التنفيذ وذلك بهدف: <ol style="list-style-type: none"> (1) التحقق من سلامة أصول البنك وحقوق العملاء. (2) التحقق من حسن سير العمل بالفروع والقطاعات طبقاً للتعليمات وكذا حسن أداء الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء. (3) إرشاد العاملين إلى السبل الكفيلة بالنهوض بمستوى الأداء وأسلوب معالجة وتصويب ما تكشف من أخطاء لتلافي تكرارها. • إبداء الرأي بشأن أسلوب معالجة أوجه القصور أو الملاحظات التي تكشف وتقدم التوصيات والمقترحات اللازمة للتعامل مع المخاطر المختلفة المحيطة بأعمال البنك بهدف التصحيح و التطوير و بما يعاون على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك والنتائج المالية والمعنوية المستهدفة . • تقديم رأي حيادي وموضوعي للجنة المراجعة بما يعاونها في إنجاز أعمالها والإبضاطع بمسئولياتها. 	تقييم نشاط مستقل وموضوعي للتأكد من كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة من الفروع ووحدات وإدارات البنك وأنشطته المختلفة للتحقق من فاعلية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية وبما يسهم في تحسين مستوى أداء الأنشطة والعمليات ويساعد البنك في تحقيق أهدافه.

قطاع المخاطر:

○ يتولى قطاع المخاطر تحديد وقياس ومتابعة الرقابة علي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بالإضافة لتحديد إتجاهاتها وتطورها والحد منها وكذا إعداد سياسة للمخاطر وإعداد تقارير عن كافة أنواع المخاطر لكل الأنشطة علي مستوي البنك أو المجموعة ككل أخذاً في الإعتبار درجة وإحتمالية التداخل بين أنواع المخاطر المختلفة وبما يتوافق مع مستوي المخاطر المقبول فضلاً عن الحدود القصوي للمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ، ويتبع هذا القطاع للجنة المخاطر ويتم رفع التقارير لها من قبل رئيس قطاع المخاطر وتقوم اللجنة برفع تلك التقارير إلي مجلس الإدارة ، **ويكون قطاع المخاطر مسئولاً عن الآتي:**

- ✓ تحديد المنتجات والخدمات والأنشطة والقطاعات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة لكل منها وكذا آليات التسعير الخاصة بها .
- ✓ وجود نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة المخاطر بهدف تقييم أنواعها واتجاهاتها .
- ✓ التأكد من تحديد وتوثيق مستويات المخاطر المقبولة بالبنك وكذا إقتراح السياسات والحدود الخاصة بها وإعتمادها من قبل المجلس ومراجعتها بشكل دوري .
- ✓ التأكد من أن السياسات والإجراءات تضمن إتزام كافة العاملين بحدود المخاطر المقبولة للبنك والتأكد من عدم تجاوزها .
- ✓ إعداد سياسات وخطة عمل تحتوي علي الحدود القصوي المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر بالإضافة إلي الحدود القصوي علي مستوي العملاء والقطاعات والعمليات والإستثمارات ... إلخ لضمان تنوع محفظة البنك (وبما لا يجاوز الحدود المقررة من البنك المركزي إن وجدت) .
- ✓ تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لسلوك العاملين به أو عدم الإلتزام بالمتطلبات الرقابية أو القيام بأعمال غير مهنية .

- ✓ توافر هيكل تنظيمي مددد لقطاع المخاطر ينبثق منه إدارات فرعية لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية (الإئتمان ، السوق ، التشغيل ... إلخ) بما يعكس الفصل بين سلطات ومسئوليات ومهام القائمين عليها لتلافي أي تعارض في المصالح .
- ✓ توافر نظم معلومات وإتصال فعالة تمكن قطاع المخاطر من إمداد لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بتقارير دورية (ربع سنوية علي الأقل) تشمل كافة أنواع المخاطر بالبنك ومدى إلتزام البنك بالحدود القصوي لكل منها والتجاوزات (إن وجدت) وأسبابها والخطة التصحيحية المقترحة في هذا الشأن .
- ✓ توافر نظام للإبذار المبكر عن المخاطر المحتملة بما يتماشى مع مستوي المخاطر المقبول للبنك والحدود القصوي المقررة لها .
- ✓ أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر آلية محددة لإختبارات التحمل .
- كما يقع علي عاتق رئيس قطاع المخاطر مسئولية إدارة كافة أنواع المخاطر علي مستوي البنك أو المجموعة ككل (البنك وشركاته التابعة) ، ويكون مسئولا عن دعم مجلس الإدارة في فهم مستوي المخاطر المقبول ووضع حدود قصوي لتلك المخاطر علي مستوي قطاعات الأعمال المختلفة ومراقبة أي تجاوزات عن تلك الحدود .
- ويتبع البنك إتباع أسلوب رقابة إستباقي علي المخاطر يشمل الرقابة المستمرة والدورية عليها بما يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط البنك أخذاً في الإعتبار ما يأتي:
 - ✓ التحقق من تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة المخاطر بصفة مستمرة سواء علي مستوي البنك أو علي مستوي المجموعة ككل (البنك وشركاته التابعة) ، وكذا تقييم جودة نظام التقارير الذي يتم بموجبه الإقرار عن المخاطر ورفع التقارير إلي مجلس الإدارة ولجانه .
 - ✓ تم وضع إطار عام يتضمن أساليب ونماذج للقياس الكمي للمخاطر وكذا التحليل النوعي لها ، ووضع قطاع المخاطر الإفتراضات التي يتم علي أساسها إعداد نماذج القياس المستخدمة بالبنك وأوجه القصور بها (إن وجدت).

- ✓ وضع إجراءات لإدارة المخاطر الخاصة بتجديد أو تقديم المنتجات والخدمات الجديدة .
- ✓ مراجعة مصفوفة المخاطر بالبنك بشكل دوري بالإضافة إلي إجراء إختبارات لدقة النتائج من خلال مقارنة النتائج الفعلية للنشاط مع النتائج المتوقعة لتقييم مدى دقة وفاعلية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة .
- ✓ كذلك تم توفير نظم للرقابة علي جميع أنواع المخاطر بحيث يشمل المخاطر التالية :

- (أ) مخاطر الائتمان .
- (ب) مخاطر التشغيل .
- (ج) مخاطر السوق .
- (د) مخاطر السيولة .
- (هـ) مخاطر أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة .
- (و) مخاطر أمن المعلومات بما فيها الأمن السيبراني .

• قطاع الإلتزام :

- يتولي قطاع الإلتزام إدارة مخاطر الإلتزام علي مستوي البنك ويتبع هذا القطاع للجنة المراجعة ، و يقوم مسئول الإلتزام برفع تقاريره مباشرة إلي لجنة المراجعة والتي تقوم بدورها برفع التقارير إلي مجلس الإدارة .
- يتوافر لدي البنك سياسة للإلتزام معتمدة من مجلس الإدارة تهدف إلي التأكد من الإلتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات وإجراءات البنك والتحقق من تعميمها علي جميع العاملين بالبنك كل فيما يخصه.
- كما يتولي قطاع الإلتزام المهام والمسئوليات التالية:
- ✓ إعداد الخطة السنوية للإلتزام ومتابعتها بصفة دورية وعرضها علي لجنة المراجعة للإعتماد والتأكد من مدى إلتزام كافة أنشطة البنك بالقوانين

- والتعليمات الرقابية السارية والسياسات والإجراءات الداخلية ، مع إتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الإبلاغ عن المخالفات ورفع التقارير عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة في الوقت المناسب .
- ✓ المتابعة المستمرة لمدي فاعلية الإجراءات التصحيحية المتخذة لتصويب أوجه القصور فيما يخص الإلتزام ورفع تقارير دورية عنها للجنة المراجعة ومجلس الإدارة .
- ✓ تلقي شكاوي العاملين بالبنك والتحقق منها في إطار سياسة الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة مع ضمان حماية المبلغ .
- ✓ التأكد من توافق المنتجات الجديدة وكافة أنشطة البنك مع السياسات والإجراءات الداخلية ، وكذا القوانين والتعليمات السارية ذات الصلة .
- ✓ التأكد من إمام العاملين بالبنك بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية السارية والإلتزام بها .
- ✓ وضع آلية لدراسة أي تعديلات علي القوانين والتعليمات الرقابية السارية ، وتقييم مدي تأثيرها علي أنشطة البنك وألية الإلتزام بها ، مع إبلاغ لجنة المراجعة والعاملين المعنيين ومجلس الإدارة بتلك التغييرات .
- ✓ التأكد من الإلتزام بالقوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال وجود نظام ألي ورقابي فعال لمتابعة أي عمليات أو عملاء مشتبه فيهم .
- ✓ إجراء تقييم دوري لمخاطر الإلتزام علي مستوي البنك وعرض نتائجه علي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة .

• دور القطاع القانوني في إطار الرقابة الداخلية:

- تلعب الإدارة القانونية دوراً هاماً في تسيير أعمال البنك بما يتفق وأنظمة وقوانين الدولة ، مع مراعاة حقوق كل من العملاء والعاملين بالبنك والتزامات كل منهم ليكون الهدف النهائي هو إرساء قواعد العدالة وتطبيق النصوص القانونية ، وذلك للحد من

المخاطر القانونية التي قد تؤدي إلي إلحاق خسائر بالبنك أو تخفيض ربحيته ، ويعمل البنك دائماً علي الحفاظ علي إستقلالية ذلك القطاع وأن يقاس أدائه في ضوء تحقيقه للمهام الموكلة إليه .

الإدارة العامة للحوكمة وشئون مجلس الإدارة :

تتمثل واجبات الإدارة العامة للحوكمة وشئون مجلس الإدارة في معاونة مجلس الإدارة و الادارة العليا والمسئولين الرئيسيين (التنفيذيين و غير التنفيذيين) في متابعة الإلتزام بقواعد الحوكمة و نشر ثقافة الحوكمة لدي جميع العاملين بالبنك ، وكذا مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وضمن إتخاذ القرارات في مصلحة المساهمين والعلماء ، بما يساهم في تحسين الأداء وضمن الإستدامة علي المدى الطويل ، وذلك من خلال:-

- متابعة تحديث وتعديل السياسات المتعلقة بالحوكمة ومجلس الإدارة واللوائح الخاصة باللجان المنبثقة من المجلس بالتعاون مع الإدارات المعنية في هذا الشأن .
- إعداد التقارير الدورية التي تتعلق بالحوكمة سواء للبنك المركزي المصري أو البورصة المصرية بالتعاون مع الإدارات المعنية في هذا الشأن .
- العمل على نشر مبادئ الحوكمة بين أعضاء المجلس والقيادات العليا وجميع العاملين بما لا يتعارض مع الأدوار المنوطة بالقطاعات و وحدات الأعمال.
- متابعة عملية تعيين وترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون ، وتعليمات الحوكمة الصادرة في هذا الشأن .
- التنسيق مع كافة رؤساء إدارات وقطاعات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

إدارة الإستدامة والتمويل المُستدام:

في ضوء توجه البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية نحو العمل عل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وإيماناً بالدور الذي يقوم به القطاع المصرفي ومصرفنا في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية من خلال تمويل مشروعات تساهم في التحول الى اقتصاد أكثر استدامة، تم انشاء إدارة مستقلة للإستدامة والتمويل المستدام تتبع قطاع التخطيط الاستراتيجي بالبنك. وفي هذا الاطار، تم تعيين مدير عام من ذوي الخبرة في هذا المجال لرئاسة هذه الادارة. ومن مهام ادارة الاستدامة:

- متابعة تطبيق المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة من البنك المركزي؛
- إدراج سياسات التمويل المستدام ضمن السياسات الائتمانية والاستثمارية للبنك وذلك من خلال القطاعات المعنية ووضع اجراءات تنفيذية لها؛
- التنسيق مع استشاري بيئي معتمد من وزارة البيئة للاستعانة به لتقييم المخاطر البيئية لمشاريع الشركات الكبرى المُزمع تمويلها وذلك بغرض الاسترشاد برأيه في القرارات الائتمانية؛

- إعداد التقارير الدورية المطلوبة من البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية فيما يتعلق بالإستدامة ومن ضمن تلك التقارير:
 - تقرير متابعة تنفيذ المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام والذي يتم اعداده بشكل نصف سنوي.
 - تقرير كمي عن أنشطة التمويل المستدام بالمحفظة الائتمانية والذي يتم اعداده بشكل ربع سنوي.
 - تقرير الإستدامة والذي يتم اعداده بشكل سنوي ويعتمد من مجلس ادارة البنك ويتضمن أنشطة البنك المتعلقة بالاستدامة والجهود المبذولة في سبيل تحقيقها (على أن يعد هذا التقرير وفقاً للمبادرة العالمية لإصدار التقارير Global reporting Initiative – GRI وبالتعاون مع أحد المكاتب المعتمدة من المبادرة.
 - تقريرين افصاحات معايير الاستدامة ESG والافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD والذان يتم اعدادهما بشكل سنوي، لتقديمهما الى هيئة الرقابة المالية، بعد اعتمادهما من مجلس ادارة البنك.
 - تقرير البصمة الكربونية لقياس الانبعاثات الكربونية والغازات الدفيئة، والذي يتم اعداده بشكل سنوي

مراقب الحسابات:

- يكون للجنة المراجعة دور هام فيما يخص أعمال مراقبي حسابات البنك من خلال ما يأتي:-
 - تقديم المقترحات بشأن ترشيح وتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما ، أو النظر في تغيير أي منهما وذلك بما لا يتعارض مع أحكام قانون البنك المركزي وقانون الجهاز المركزي للمحاسبة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن .
 - التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من توافر قنوات للإتصال بين رئيس قطاع التفتيش ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة .
 - الإتفاق علي نطاق المراجعة مع مراقبي الحسابات وإعتماده والإشراف علي السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك .
 - دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما علي القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة للبنك خلال العام ، ورفعها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة ، والتأكد من إتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بما في ذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الإلتزام بالسياسات والقوانين السارية .
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية ، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها ، وبما لا يخل بمقتضيات إستقلالهما .

الإفصاح والشفافية:

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية وإبلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية بجريديتين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للبنك الذي يتم تحديثه بصفة دورية .. كما يتم الآتي:

- موافاة الهيئة العامة لسوق المال والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما يلتزم البنك بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة البنك بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال البنك المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة البنك إذا بلغت النسبة المشتراه منه والأطراف المرتبطة به 25% أو أكثر من رأس مال البنك أو حقوق التصويت فيها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.

إيضاحات	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	مسلسل
--	لا يوجد	1

علاقات المستثمرين:

- يتم تحديد مسئول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس إدارة البنك ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بما يلي:
- يكون مسئولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بتوزيع النشرات الصحفية عن الشركة متضمنة المعلومات والبيانات التي تحددها البورصة.
 - وضع خطة عمل لإدارته تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة والالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة.
 - يكون على علم بإتجاه الإدارة العليا والخطط الإستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة.
 - الإفصاح للمحليين الماليين، المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات التقييم بأعمال وخطط الشركة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات ومتابعة التقارير التي تصدر عن الشركة ومدى صحتها.
 - نقل حالة السوق إلى الإدارة العليا والمساعدة في إعداد رد الشركة على أسئلة واستفسارات المستثمرين والإعلام والمحليين الماليين والتعامل مع الشائعات التي يكون من شأنها التأثير على تداول أسهم الشركة.

أدوات الإفصاح:

التقرير السنوي:

- يقوم البنك باصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخريين ، ويتضمن التقرير ما يلي:
- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
 - الرؤية والهدف.
 - الإستراتيجية.
 - تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
 - هيكل الملكية.
 - الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
 - تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
 - مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
 - تحليل المركز المالي للشركة.
 - تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
 - تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.

- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.
- يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح:

- يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها يتضمن ما يلي :
- بيانات الاتصال بالشركة.
 - مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
 - هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.
 - هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
 - تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
 - التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.
 - تغيير مراقب الحسابات في الفترة القادمة.

تقرير الحوكمة :

- وهو تقرير يوضح مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ، ويضم التقرير الأقسام التالية:
- البيانات الأساسية للبنك .
 - هيكل الملكية .
 - المحاور الأساسية للحوكمة :
 - أولاً : الجمعية العامة للمساهمين .
 - ثانياً : مجلس الإدارة .
 - ثالثاً : لجان مجلس الإدارة .
 - رابعاً : البيئة الرقابية .
 - الإفصاح والشفافية .
 - المواثيق والسياسات .

الموقع الإلكتروني:

يتوافر موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم (www.albaraka.com.eg).

المواثيق والسياسات:

(*ميثاق المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني:

مصرفنا لديه سياسه ودليل للمعايير الاخلاقيه وقواعد السلوك المهني وتتضمن القيم والضوابط والقواعد التي تحدد وتنظم قواعد السلوك الاخلاقيات البنك ، وتم تحديثه وفقاً لأخر التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى مارس 2025 والتوقيع عليه من جميع العاملين بما يفيد الإطلاع والإلتزام بما جاء فيه .

(*سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وحماية المبلغ Whistleblowing:

يتوافر لدي البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة تهدف الى التأكيد على العمل بصدق وأخلاق بناءً على ثقافة قوية مبنية على أسس سليمة من قيم النزاهة والشفافية وضمان مسائلة المخالفين وفي سبيل تحقيق هذا الغرض توفر السياسية وسيلة اتصال آمنة للموظفين لتشجيعهم وطمأنتهم بتوفير سبل حماية المبلغين من أي ممارسات انتقامية أو التعرض لضرر نتيجة الإبلاغ عن أي ممارسات غير مشروعه أو غير أخلاقية.

كما تهدف إلى توفير الحماية لهم حالة الإبلاغ عن وجود أي ممارسات لا تتفق مع ميثاق سلوكيات العاملين والإدارة العليا الخاص بمصرفنا للمساعدة على اكتشاف أي سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي.

إن هذه السياسة ترمي إلى تدعيم آليات الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية لكافة العاملين بإختلاف مستوياتهم الوظيفية متى توافر أي اعتقاد لدى أيّاً من الموظفين أن أحد الزملاء قد يفعل/فعل ما يخالف ميثاق سلوك العاملين أو تعليمات ولوائح البنك المنظمة أو ما يعد جريمة أو مخالفة وفقاً والقوانين واللوائح السارية.

الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة يختلف عن تقديم الشكاوى من حيث المصلحة التي يرمي المبلغ إلى تحقيقها حيث يكون الإبلاغ بدافع الحفاظ على المصلحة العامة للبنك و/أو للإبقاء على أعلى المعايير الأخلاقية والسلوك المهني دون أن يكون لدى المبلغ مصلحة شخصية والتي تتوافر في حالة الشكوى.

(*) سياسة إدارة تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :-

بنك البركة مصر يسعي لتشجيع وتهيئة بيئة عمل تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف المتعاملة مع البنك ، وذلك من خلال تطبيق قواعد وضوابط خاصة بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل الملائمة التي يبذل فيها البنك جهداً كبيراً للعمل بها ضمن منظومة تتسم بأخلاقيات عالية من الإستقامة والكفاءة والعدالة والقيم ، وفي سبيل ذلك تم وضع ميثاق المعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني والذي يتوافق مع التعليمات والضوابط الرقابية في هذا الشأن ، كما تُعد سياسة إدارة تعارض المصالح جزء لا يتجزأ من سياسات البنك الداخلية ومكملة لميثاق السلوك المهني والأخلاقي .

والبنك لديه سياسة لإدارة تعارض المصالح تعزيزاً وحماية لتلك القيم ، كما يسعي بنك البركة مصر لتطبيق تلك السياسة والالتزام بها ليس إمتثالاً للقوانين والتعليمات الرقابية فحسب ولكن أيضاً لما تحققه تطبيق تلك السياسة من تعزيز إطار الرقابة الداخلية في البنك وتدعيم الحوكمة الرشيدة بما يعود بالمنافع لجميع أصحاب المصالح.

و تحدد هذه السياسة متطلبات البنك في جميع المستويات لإعداد تدابير وإجراءات مناسبة لتحديد وإدارة أى تعارض للمصالح – فعلى أو محتمل – بطريقة عادلة ، من أجل حماية البنك من التعرض لأي نوع من المخاطر الناتجة عن تعارض المصالح مع أى طرف .

(*) سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة:

يتم الإفصاح عن التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المعروضة على الجمعية العامة للبنك، ويحظر على الاطراف ذات العلاقة الآتي:

- تعامل أيأ من الداخلين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية يصدرها البنك خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- تعامل أي من المساهمين الذين يملكون 20% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

(*) سياسة وأنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لبنك البركة مصر خلال عام 2025 :

إنطلاقاً من استراتيجية بنك البركة للتوسع في جميع المجالات ولعب دور مؤثر وفعال في الخدمة المجتمعية بشكل خاص، قام البنك على مدار عام 2025 بالعديد من المشروعات في مجالات الصحة والتعليم والتنمية المجتمعية.

ففي قطاع الصحة:

يعتز البنك بشراكمه مع المنشآت الطبية ومؤسسات المجتمع المدني بغرض تقديم الرعاية الصحية والخدمات التنموية للمجتمع، كالآتي:

- فقد تعاون بنك البركة مع مؤسسة مجدى يعقوب لأمراض وأبحاث القلب حيث تكفل بإنشاء قسم العيادات الخارجية للأطفال فى مركز مجدى يعقوب العالمى للقلب بمدينة 6 أكتوبر ، سيساهم القسم فى تقديم خدمات طبية متخصصة للأطفال ، مما يساعد فى تقليل قوائم الإنتظار وتحسين جودة الرعاية الصحية ، لضمان حصول المرضى الصغار على أفضل خدمات طبية ممكنة .
- كذلك قام البنك بالتبرع بتغطية تكلفة شراء أجهزة طبية لمعمل التحليل فى مستشفى الناس ، مساهماً بذلك فى تعزيز جودة الخدمات الصحية ، ودعم قدرة المستشفى على تقديم الرعاية الطبية الدقيقة والفعالة للمجتمع .
- وأطلق البنك بالتعاون مع مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية قافلة طبية شاملة فى محافظة أسيوط ، تهدف إلى تقديم خدمات طبية مجانية لنحو 1000 شخص إستكمالاً لدعمه المستمر للمؤسسة ، تضمن القافلة الكشف المجانى على أمراض العيون ، توفير الأدوية الضرورية ، إجراء العمليات الجراحية اللازمة وتحديد مواعيدها بناءً على نتائج الكشف ، بالإضافة إلى توفير نظارات طبية مجانية للمحتاجين .
- بالإضافة إلى ذلك يفخر البنك بشراكمه مع مستشفى القصر العينى القديم لتوفير المعدات الطبية والخدمات الصحية للمجتمع من خلال التبرع بأجهزة طبية لوحدته التأهيل واللياقة إستكمالاً لمبادرة البنك التى بدأت فى 2024 .

وفي مجال التعليم:

- ساهم بنك البركة مصر فى تغطية مصاريف مدرسة الشيخ صالح كامل الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية وصناعة الملابس الجاهزة بالتعاون مع إتحاد الصناعات المصرية ، وتشمل المصاريف الدراسية وتوفير الأدوات اللازمة للدراسة ورواتب العاملين ومصاريف الكهرباء وجميع الخدمات .
- كذلك قام البنك بالمساهمة فى تحمل تكلفة المصاريف الدراسية لمدة أربع سنوات لعدد 104 طالب من غير القادرين بجامعة السويدى للتكنولوجيا .

وبالنسبة للتنمية المجتمعية:

واصل بنك البركة مصر تنفيذ الأنشطة الموسمية خلال شهر رمضان، حيث:

- تعاون مع مؤسسة مصر الخير لتحمل تكلفة عدد 5000 كرتونة غذائية بوزن 15 كجم للكرتونة الواحدة ، على أن يتم توزيعها قبل حلول شهر رمضان المبارك .
- علاوة على ذلك ، تعاون البنك مع مؤسسة تحيا مصر فى تحمل تكلفة تجهيز عدد 7895 كرتونة غذائية 15 كجم للكرتونة الواحدة يتم توزيعها قبل حلول شهر رمضان المبارك .

عبد العزيز يمانى

رئيس مجلس الإدارة